

نظام الإسلام في المال والاقتصاد

موضوع شارك به الاستاذ الفاروق الرحالي
عميد كلية اللغة العربية رئيس المجلس
العلمي بمراكش في مؤتمر الفقه الاسلامي المنعقد
بجامعة الامام محمد بن سعود الاسلامية بالرياض
من 1 - 11 - 1396 - 10 - 11 - 1396 .

والحياة التي تقوم على المعرفة والعبادة
والعدالة والامانة والتكافل والتكامل هي الحياة
الناهضة المستقيمة ، والحياة الطيبة السعيدة في
الحال والمآل ، وهذا قول الله جل جلاله : « ان
الله يحب الذين يقاتلون في سبيله صفا كأنهم بنيان
مرصوص » وقع التعبير عن الصل بالقتال لانه
اهل الاعمال فان ذروة سنام الاسلام هي الجهاد فهو
من باب ذكر الخاص وارادة العام ، وما اكثر هذه
البلاغة في الكلام الفصيح الصحيح والحياة معركة
دائمة حسية كانت او معنوية ، والشيطان عدو
الانسان ، والانسان لا بد له ان يجاهد ويجتهد -
ومن هذا النمط ايضا قوله تعالى : « واذا قاموا
الى الصلاة قاموا كسالى يراعون الناس ولا يذكرون
الله الا قليلا مذذبين بين ذلك لا الى هؤلاء ولا الى
هؤلاء » .

المعنى والله اعلم : واذا قاموا الى عمل
من الاعمال كالصلاة قاموا كسالى ، وذكرت الصلاة
كمثال لانها اول مظهر للعمل التعبدى بعد الايمان

وبعد ، فمن الحقائق الثابتة والعقائد
الراسخة البعيدة كل البعد عن الاغاليط والاضاليل
ان الاسلام نظام روحى ومادى ، ومتكامل ومتكافل ،
وقام على مبادئ قيمة وحكيمة ، تعود اليها كل
القواعد والكليات ، وسائر التفاصيل والجزئيات ،
والحياة الانسانية على اختلاف وجوهها وفروعها
انما يوخذ روحها وجوهرها من هذه المبادئ الحية
الناهضة التي ترتبط بها الحياة ارتباطا وثيقا ،
فالاسلام الصحيح دين التوحيد والاتحاد ، ودين
الدعوة والجهاد ، ودين العزة والقوة ، ودين المروءة
والفتوة ، والمسلمون يدينون بهذا الدين الكريم ،
يؤمنون بالله الواحد العظيم ، الذى جمع كل صفات
المجد والكمال ، وتنزه من سمات النقص والمحال ،
وابدع الكون بحكم قدرته ، واناير الوجود بنور
ذاته ، وارشد سبحانه الى منهج الحياة بوحيه
واوصى المسلمين ان يعتصموا بحبله ، ويجتمعوا
على كتابه وسنة رسوله ، وسبح كل من فى
السموات والارض بحمده فتبارك الله احسن
الخالقين ، والله العزة ورسوله وللمؤمنين .

وتحقيق الرغبات الجسمية ، وانما هو في السمو الى مرتبة المخلوق المتصل بروح الله ، والقائم على اسعاد عباد الله ، وذلك ما يجسم قوة الايمان بالله ، والرغبة في ائصال النفع لعباد الله .

واولى الناس بالله اقواهم بايمانه ، واحب الناس الى الله انفعهم لعباده .

والاسلام في الواقع ارقى تصور للحياة البشرية ، واسمى منهج للمجتمع الاسلامى واقوى رابطة بين الخلق والخالق .

واما المثل الاعلى في المذهب المادى والاقتصادى الغربى فهو تحقيق اكبر قسط من التمتع المادى . الانتفاع الذاتى ولا حساب فيه لغير ذلك ، وبطبيعة الحال تكون الوسائل كلها مادية بحتة — وهذا النظام الذى يجد له مبررات تاريخية قد يتفق وقد يختلف مع وحى الضمير واصل الفطرة ، وهذا التصرف الذى استبدل المادة بالايمان — وهو المحور الذى تدور عليه حياة الناس في هذا العصر — ومن الاسف ان يشايحه المسلمون ويسايروا حظه على ما به من معاييب ومصائب مع ان المفكرين في البلدان الناهضة التى بلغت درجة قصوى في التمتع بأنواع الماديات يشعرون بافتقارهم لمعنى وجودهم الذاتى ، ويتساءلون عن حكمة وجودهم وقد بلغوا في المذلة ما بلغوا .

ولما كان الاسلام نظاما شاملا ، وحضارة وافية ، وثقافة سامية فانه لا يمكن ان يهمل النظام المالى والاقتصادى الذى لا تتم حياة الدولة الاسلامية بدونها ، ولا تنهض أى نهوض دون اعتباره ولذلك فلا جرم ان يكون اول العناصر الاساسية التى يقوم عليها هو العقيدة اى الايمان برسالة محمد صلى الله عليه وسلم والتصديق بما جاء به من الانظمة والاحكام — والايمان بالتوحيد المطلق البعيد عن

والتوحيد ، فالمقام مقام نم الكسل في الاعمال لا في الصلاة وحدها ، وما دام العبد قائما في مقام العبودية لله عز وجل متوخيا لامره ومستجيبا لحكمه ، فهو عبد الله ظاهرا وباطنا وان امتلات يده بالدنيا وان اختلفت وجهته في العمل ، فتعاطى الفلاحة والتجارة والصناعة والسياسة والجنديّة والتربية والتطعيم في المدارس المختلفة والاجتماع والتعاون على البر والتقوى كل ذلك سبيل الله وكل ذلك عبودية لله عز وجل اذا استقام اصحابها ومارسوها بنية سالحة وقصد صحيح .

وهناك الدنيا المذمومة والمعونة وهى القائمة على الجهل والظلم والفساد والاستبداد واللهو واللعب ، والنفاق والكذب ، والربا والغش والدس والدلس ، فليست الدنيا كلها مذمومة ولا كلها ممدوحة ، بل لكل مقام معلوم — كما ان الناس ليسوا كلهم عدولا وصادقين ولا كلهم فساقا ومنافقين بل منهم ومنهم في كل زمان وفي كل مكان ، الا ان عناصر الشر اكثر من عناصر الخير في كل وقت وفي كل جهة كما اخبر بذلك سبحانه وتعالى .

ومما يتعجب منه قول بعض الناس ان كل المسلمين الذين راوا النبى صلى الله عليه وسلم كانوا عدولا صادقين ، بينما القرآن الكريم يصف بعضهم بالشقاق ويسجل على آخرين النفاق وهكذا فان الشريعة لا تقاوم الطبيعة وانما تقومها وتنظمها اذا حلت هداية الله قلب الانسان « ليس عليك هدايم ولكن الله يهدى من يشاء » .

والمسلم الحق يستلهم من الله الفطرة السليمة التى تهديه في طريق حياته كى يحكم الصلة بينه وبين خالقه حتى يؤدى رسالته في هذا الوجود وفق وحى الله وطبق نظام الله . والمثل الاعلى للمسلم ليس فقط في اشباع الشهوات المادية

الاسلامى فى كل جانب من جوانب الحياة المختلفة تطبيقا سليما مع التزام الاعتدال والتوسط بين الافراط والتفريط والاسراف والتقتير لقوله تعالى : « وكذلك جعلناكم امة وسطا لتكونوا شهداء على الناس » اى بسلوككم واعمالكم وحسن تدبيركم وتصرفكم . والاقتصاد جزء من حياة المرء ذات الجوانب المتعددة والاسلام كما تعلمون يكفل بعضه بعضا ويكمل بعضه بعضا فهو حين يذكر ناحية اقتصادية مثلا يفترض وجود النواحي الاخرى التى تحكم علاقات الافراد كاعضاء فى مجتمع لا يفتقر ولا ينشق ، اى يفرض النواحي القانونية والاجتماعية والسياسية وبدون هذا الافتراض يظهر الاقتصاد الاسلامى ناقصا ومتأخرا عن مستوى الاقتصاد الوافى .

فمثلا ترى فى كتاب الله التنوع فى اساليب الترغيب فى النفقة فى سبيل الله — بينما حياة الاسلام لا تقوم على الصدقات والتبرعات وانما تقوم على الكدح والسعى لطلب الرزق — وتيسير العمل لكل قادر ، — وتوزيع العمل بين فئات المجتمع وهذا توجيه النبى صلى الله عليه وسلم : من استعف اعفه الله ومن استغنى اغناه الله ومن سأل وعنده اربعمون درهما فقد الحف ، والاحاف مذموم ، والتعفف محمود كما قال الله سبحانه : « للفقراء الذين احصروا فى سبيل الله لا يستطيعون ضربا فى الارض يحسبهم الجاهل اغنياء من التعفف تعرفهم بسيماهم لا يسألون الناس الحافا » الا ان هناك حالات استثنائية تختلف عن المنهج المطلوب وعن القاعدة الاصلية وهذه الحالات هى الحياة التى تعالجها النفقة والصدقة فى سبيل الله — فعندما يدرس المسلم آيات الصدقة مثلا يجب ان يلتفت الى نصوص اخرى تحث على العمل والنشاط ، وتربؤ بالانسان ان يعيش على السؤال والمعطاء ، كقوله

كل شائبة من شوائب الشرك ، وعن كل شبهة من شبهات الالحاد ، — فان الاسلام لا يقبل الشرك باى حال من الاحوال ، « ان الله لا يغفر ان يشرك به ويغفر ما دون ذلك لمن يشاء » وان الله لا يقبل العمل المشترك ، كما انه لا يقبل على القلب المشترك ، وانما توحيد خالص لا شركة فيه وعبادة خالصة لهذا التوحيد المطلق « الا لله الدين الخالص » ولا ينبغى ان يكون الركوع والسجود لغير الله ابدان فان طغى جانب المادة على جانب الروح حتى اصبحت بوسائلها فى حكم المعبود يتطلع اليها الانسان لبلوغ السمو والكمال ، او يضى عليها صفة من صفات القداسة والطهارة فذلك هو الشرك المنافى للمعتادة ، وللمثل الاعلى فى الاسلام ، فالتوحيد الخالص والطاعة الخالصة لخالق هذا الكون ومبدعه باستقامة القلب وامانة الضمير هو العنصر الاول الذى ينبى عليه اقتصاد الاسلام .

واما العنصر الثانى فهو عنصر التهيئة العامة للعمل — ومن المعروف ان الانسان يكون جسما وروحا ولكل منهما مقتضيات ومتطلبات لا بد من تحصيلهما واكتسابهما ومطالب الجسم ضرورية لا مفر منها وما خلق الانسان فى هذا الكون المتغير والعالم المتكدر الا ليعيش فى ظله ويتصل بطبعه ، ويثبت بالعمل حقيقة وجوده — ليدافع عن ايمانه وحقوقه ، ومع ان خالق الكون قو اودع فينا قوة مادية وقوة معنوية — فان تحقيق الشهوة والقوة المادية ليست الا وسيلة من وسائل بلوغ الهدف الاسمى ولا تكون غاية ولا مثلا اعلى وان كان العمل هو العنصر الثانى الذى يصعد عليه الاقتصاد العام — ومن الكلمات الحكيمة : اعمل لدنياك كأنك تعيش ابدا ، واعمل لآخرتك كأنك تموت غدا .

واما العنصر الثالث فهو تطبيق النظام

قيمه وميزته — وبذلك فلا تتحقق السعادة المطلوبة الا باشباع الرغبات المادية والرغبات المعنوية جميعا ، ومن هنا نرى أن العناية بالمادة وحدها تهدد العالم بالخراب والفتن فلا سعادة ولا راحة ، وانما هي الفتن المتزاحمة ، والحروب المتظالمة ، التي لا تهدا ولا تنقطع — والاقتصاد الراسمالي يسير وينمو من وراء هذه الفتن وهذه الحروب — وواقع الحياة وحقيقة الامر يفرضان على المسؤولين من اولى الامر — ان لا يغفلوا اعتبار القيم الروحية في اعتبار القيم المادية حين يدرسونها ويخططونها، اذ كل تمتع في هذه الحياة لا يكون شيئا الا اذا انعكس على مشاعر الانسان ومعانيه واحاسيسه، وهذه كلها معنويات ، وليس فيها شيء من صفات الماديات .

ومن هنا ايضا نرى انه لا غنى في الاسلام عن القوة المادية والقوة المعنوية في كل معركة من معارك الحياة الدنيا — كانت المعركة اقتصادية او سياسية او اجتماعية او اخلاقية ، او دفاعية تحريرية — وهذا كتاب الله ينطق علينا « وأعدوا لهم ما استطعتم من قوة » « واستعينوا بالصبر والصلاة » فالقوة المأمور بها مادية معنوية ، وتلك هي القوة المستوية التي تجعل الانسان في مأمن من دوافع الظلم ورواسب الاثم .

وتطبيق نظام الاسلام غير مبعض ولا مجزء — وغير مزور ولا مشوه — هو الاساس الثالث لمفهوم الاقتصاد في الاسلام .

ومما لا جدال ان الاستمتاع الجامع بين الروحيات والماديات — يوجب أن يكون التمتع لصالح البشرية ولخير الانسانية بحيث لا يعود ذلك بالضرر على أى جهة من الجهات وكل نظام يستضر به آخرون — فانه يتنافى مع الفلسفة الاسلامية

تعالى : « فاذا قضيت الصلاة فانتشروا في الارض وابتغوا من فضل الله — ولا تمدن عينيك الى ما متعنا به أزواجا منهم زهرة الحياة الدنيا لنفتنهم فيه ورزق ربك خير وأبقى » وكحديث : اليد العليا خير من اليد السفلى ، والاسلام يعلو ولا يعلى عليه، وحديث : لان ياخذ احدكم حبله فيحتطب خير له من ان يسأل الناس اعطوه او منعه .

ولقد كان في سلف هذه الامة من يتنازل عن عطائه الرسمي ترفعا وتعففا واستغناء — وبذلك يتبين للمسلم البصير انه لا محل في المجتمع الاسلامي لساقط الهمة ولا لضعيف النفس الذي يريد ان يكون بطالا وسالة على الناس .

على ان نظام الاسلام لا يدع مجالا واسعا للفقر ولا للظلم اذا اخذناه على حقيقته ، والزمان القادرين بالعمل ، ووجدنا لهم مناطق العمل ، ومفتحا لهم ابواب العمل ، وبمباراة اخرى اذا احكمت خطة الاسلام وفرضت حياته وتحكمت عدالته فان مجال الفقر والظلم يتقضى ويضيق .

ويكون الحياة المادية جزء من عقيدة لا تقبل التجزئة ولا الازدواجية ، ولا أن يعيش الفرد لجرد شهواته وتحقيق نزواته ، يتميز الاقتصاد الاسلامي عن غيره — فهو اقتصاد يرمى أن يكون الانسان عزيزا قويا بعمله واجتهاده — وعبدا خالصا لله في تحركاته وتصرفاته لا عبدا للمال والشهوات التي تفرجه على الظلم والفساد والاستهتار بالقيم والاخلاق .

وبما أن الانسان روح ومادة فلن تحصل السعادة الا بايجاد التوازن بين هذين العنصرين والمادة وعاء الروح ، والروح من امر الله تبارك وتعالى — وهى سبيل الشمور بالمعنويات ، والتسامي الى الكمالات ، الذى يحفظ للانسان

وفي كل مكان وبكل حيلة وبكل وسيلة العلوم الدينية والتقنية والتكنولوجية ، — وان يعلموا ان الاسلام لا يعترف بحياة الجهل والتأخر — وانه يجعل التعليم ايجابيا واجباريا ، وكفى قوله تعالى : « قل هل يستوى الذين يعلمون والذين لا يعلمون » وقول الرسول صلى الله عليه وسلم : طلب العلم فريضة على كل مسلم . وهذا ما يفسره واقع هذا العصر فان الامم والشعوب منها ما يدعى بالشعوب الناهضة وهم الذين يعلمون ظاهرا من الحياة الدنيا — ومنها ما يسمى بالشعوب النامية وهم الجاهلون بحياة الدنيا السائرون في طريق النمو ولا يستوى عالم وجاهل ابدا ، فالشعب العالم غير الشعب الجاهل ، والاسلام في مستواه الاعلى ولكن المسلمين ليسوا في مستوى الاسلام ، فاللهم بصرنا بحقيقة امرنا واهدنا الى طريقة رشدنا .

والرفاهية المطلوبة في الاسلام هي ان يستمتع المجتمع بالمال الحلال على الوجه الحلال — وان تكون المادة مسخرة للنمو والسمو ومنسجمة مع الهدف الاعلى للاسلام . روى الامام البخارى رحمه الله في صحيحه عن ابي هريرة رضى الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم قال : يأتى على الناس زمان لا يبالي المرء من اين اصاب المال امن حلال أم من حرام ، وروى النسائي رحمه الله في سننه عن ابي هريرة رضى الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم قال : يأتى على الناس زمان ياكلون الربا ومن لم ياكله اصابه من غباره ، ولعل الزمان الذى نعيش احدائه ونسير في تياراته يفسر هذين الحديثين بخير تفسير ويشهد بصدق ما اخبر به الرسول صلى الله عليه وسلم — وذلك ان الانسان اصبح في هذا العصر الطاغى لا يهتم بالبحث عن وجه اصابة المال ، وانما ينصب اتمامه على التخبث من اجل المال ، فبأى وجه وصل اليه اخذه

والعقيدة السامية اذ الفرد جزء لا يتجزأ من المجتمع ، وهذه الصلة تجعل له حقوقا ، وتفرض عليه واجبات ، ولذلك فلا بدع ان نرى ضرورة حصر المعاملات المادية ، والتصرفات الاقتصادية في نطاق مصلحة المجتمع العام ، وفي الحديث الثابت : لا ضرر ولا ضرار ، أى لا تضروا انفسكم ولا تضروا غيركم ، ونحوه قوله تعالى : « لا تظلمون ولا تظلمون » .

وانما اذا قارنا باختصار بين الفلسفة الاسلامية التى يجب علينا معشر المسلمين ان نسير على ضوئها ، والفلسفة الغربية التى يسير عليها اقتصاد هذا العصر المفتون ، يظهر لنا جليا فيما يلى الهدف الاسمى في مذهب المحمديين هو سمو الزوجى والصمود المعنوى ، عن طريق الاتصال بخالق البرية ، والاندفاع في خدمة مصالح الانسانية . والمادة ما هى الا وسيلة لهذا سمو الانسانى الطاهر ، والهدف الاسمى في مذهب الماديين ، وهو اسعاد البشرية عن طريق الاشباع المادى الذى لا تخلو حياته من تصسف وانحراف وتظالم .

والفرد في الاسلام نواة المجتمع يعيش وفق التعاليم الاسلامية محتفظا بحريته في الفكر والعمل ، والفرد في المذهب المادى جزء من مجتمع يفرض عليه نظامه المادى وتتقيد حريته تبعا لذلك ، والمادة في الاسلام تخدم الفرد والمجتمع وتناقذ لحكمها لكنها في المذهب الآخر هى التى تسود وهى التى تسوق الفرد والمجتمع على السواء .

وكيفما كان المذهب فأساس العبادات والمعاملات هو العلم والمعرفة والخبرة والتجربة ، فان الله لا يعبد بالجهل ، وان الحياة لا تنهض بالجهل ، فعلى المسلمين — ان يطلبوا في كل زمان

وان كان من اربى الريا واخبث الخبيث والذين لا ياكلون الريا يعيشون بجانبه ويصيبهم من غباره كما قال صلى الله عليه وسلم ، وانه لقول صادق وواقع . اخرج الامام مسلم رحمه الله في مسنده الصحيح عن ابي ذر جندب ابن جنادة الغفارى رضى الله عنه ، ان ناسا من اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم قالوا : يا رسول الله ذهب اهل الدثور بالاجور يصلون كما نصلى ويصومون كما نصوم ويتصدقون بفضول اموالهم ، قال : اوليس قد جعل الله لكم ما تصدقون به ، ان لكم بكل تكبيرة صدقة ، وكل تسبيحة صدقة ، وكل تهليل صدقة ، وكل تحميدة صدقة ، وامر بالمعروف صدقة ، ونهى عن منكر صدقة ، وفي بضع احدكم صدقة . قالوا يا رسول الله : اياتى احدنا شهوته ويكون له فيها اجر ، قال ارايتم لو وضعها في حرام اكان عليه وزر ، فذلك اذا وضعها في الحلال كان له اجر . وهذا نص الحديث المكشوف الذى رواه ابو ذر الغفارى رضى الله عنه صاحب المذهب المشهور .

والفرض من جليه ان المال من شأنه ان سبب منافسة الفقراء للاغنياء وان كانت منافستهم هنا غبطة ورغبة في الخير ظانين ان الصدقة لا توجد الا بالمال فابان لهم صلى الله عليه وسلم ان كل عنصر من عناصر الخير صدقة وفاجاهم صلى الله عليه وسلم بشيء آخر وهو ان مباشرة الرجل لامراته صدقة وذلك ما جعلهم يستنبئون ويستطلعون فأكد لهم صلى الله عليه وسلم ذلك بالحمل على ما يمهدون .

وقد علم الله سبحانه ما سيكون من المشادة والمشاكلة بين الجانبين - فحذرهما سبحانه وخاطبهما بخطابين ، احدهما للاغنياء « ولا تنسوا الفضل بينكم ان الله بما تعملون بصير » والاخر للفقراء « ولا تتمنوا ما فضل الله به بعضكم على

بعض » ولكن لما اعرض الاغنياء عن الفقراء ولما تعرض الضعفاء للاغنياء ، ساءت العلاقة بينهما وتكونت عقدة نفسية وازمات خلقية وتطور ذلك تطورا طبيعيا وتاريخيا حتى نشأت مذاهب اشتراكية ، ومذاهب رأسمالية فال الامر الى ما نرى من حروب باردة تارة وحروب ساخنة اخرى ، اى آل الامر الى مناصبة العداء ومنازلة اللقاء ، وذلك كله من حكم الله ، والله يحكم ما يريد .

وبعد هذا القدر اليسير من التقديم والتمهيد تنتهى الى القول بأن الله جل وعلا خلق الانسان كما شاء واختار « وربك يخلق ما يشاء ويختار » فركبه في احسن صورة ناطقة وسلحه بقوة روحية مادية وهياه ليحمل سياسة الخلافة في الارض فيقوم فيها بأمر الله ، ويحكم فيها بحكم الله ، وخلق المال بجانبه وجعله قواما لوجوده وسببا في انجاح مساعيه ، وادراك مراميه والمال باعتبار المفهوم كل ما يملك من الاثياء او كل ما يجرى فيه البذل والمنع ، او كل ما يميل اليه الطبع - وكانت له قيمة في عرف الناس وفي عرف الشرع - والمال باعتبار الموضوع دعامة الحياة ، وسياسة القوة وامارة العزة - والانسان في حقيقته وواقع امره طبيعة متبصرة وطاقة متفجرة اختصه الله بسلطان العقل ، وميزان العدل ، الا انه قد يأخذ معدل الباطل فينحرف شاردا عن جادة الطريق ، ويندفع مغرورا وراء الاغراض لما جبل عليه من حب الشهوات الفانية والمستلذات الباطلة ، وقديما قالوا : الاغراض امراض ، والشهوات نزوات .

فالانسان معدن الخير والشر ، واداة الإصلاح والافساد ، فهو الذى يصرف قوة المال ويشرف على سير الاعمال ، ويضع برامج الحرام والحلال . ومن هناك كان مسؤولا عن كل ما يروج

في هذا العالم من ظلم وفساد وحرب وعناد واثرة
واستبداد .

واذا ما امعنا النظر في هذا الوضع ادر كنا
ان القوة ليست في وجود المال وانما هي في وجود
الانسان اى في حكمته وسياسته ، وفي سلوكه
واستقامته ، وفي تجاربه واستفادته من الواقع
والاحداث ، واستنتاجاته من عبر الاحوال وعبر
الاجيال .

والى ذلك فقد اقتضت حكمة الله ان لا
تجرى الحظوظ على مقاييس العقول وان لا تتساوى
الافراد في رعادة العيش وغضارة الرزق لما يعلمه
سبحانه من الحكمة والمصلحة كاتخاذ بعضنا بعضا
مسخرا في حركات الاعمال من حرث وحفر وحمل
الاثقال وذلك قوله تعالى : « نحن قسمنا بينهم
معيشتهم في الحياة الدنيا ورفعنا بعضهم فوق
بعض درجات ليتخذ بعضهم بعضا سخريا » اى
مسخرا — وليبتلى الله كلا ممن ضاق عيشه وممن
فاض رزقه ، كما قال : « ونبلوكم بالشر والخير
فتنة » اى امتحانا لكم — وقل من ينجح في هذا
الامتحان المزدوج اى الصبر عند الشر والشكر
عند الخير — فالتفاضل بين العباد ماديا وادبيا
شئ طبيعي وواقعى ولا سبيل الى دفع الطبيعة
ومقاومتها — ولا الى جحد الواقع ومناكرته ، لان
ذلك حكمة الله في ارضه ، وقسمة الله بين خلقه
« والله يعلم وانتم لا تعلمون » وليس الغنى والفقر
من حيلة الفتى ، ولكن حظوظ قسمت وجدود .

ولذلك كان من الظلم تسوية الاستعدادات
والمواهب القوية بالاستعدادات والمواهب
الضعيفة ، الا انه يجب كحق موثوق
به ان تتاح فرص الحياة واسبابها لجميع الناس
فلا يقف امام فرد من الافراد ذو حسب ولا نسب

ولا جنس ولا اصل « يا ايها الناس انا خلقناكم من
نكر وانثى وجعلناكم شعوبا وقبائل لتعارفوا » اى
ولتعاونوا — وانما يكون التعاون بعد التعارف .

وقد منع الله سبحانه الانسان من التصرف
في المال الا باسباب نصبها ، واحكام وضعها ترغيبا
في الامن والعدل والنظام — وتنبهها على وجوب
تعاطى الاسباب ، وضرورة السعى والاكتساب
فلا يسوغ اخذ المال الا بحقه ، ولا صرفه الا لمستحقه
في حال الاختيار وفي حال الاضرار ، ولا يكتسب
او يوخذ بوجه غير مشروع كالمراباة والمقامرة
وكالاسلال والاغلال وكالاعتداء والارتشاء ولا تحل
المطالبة في الحقوق والمعاملات ، ولا تجوز المناكرة
في العقود والمعاهدات ، ومن طاول بغير حق او
ماطل بدون عذر فقد حمل الظلم والاثم واستوجب
اللوم والغرم ، — ولا تحل احكام القضاة ما حرمه
الله ، ولا تحرم القوانين الوضعية ما احله الله —
وقد تبرأ من ذلك عمر بن الخطاب رضى الله عنه
في شراب الشام بقوله : اللهم انى لا احل لهم شيئا
حرمته عليهم ولا احرم عليهم شيئا احلته لهم ، —
ومن الاحكام الموجودة في التشريع والمقررة في جنس
المال : ان الاعيان والذوات لا يملكها الا خالقها
سبحانه وتعالى وان المراد من التملك الشرعى هو
منفعة تلك الاعيان والذوات ، فذات الارض والدار
والثوب او الدرهم مثلا لا يقع فيها ملك من حيث
انها ذوات وانما يحصل المقصود بها من حيث ان
الارض تزرع والدار تسكن والثوب يلبس والدرهم
يشترى به ما يحتاج اليه ، وهذه المنافع هى التى
تعود على العباد بالخير والنعمة وهى الفرض
الوحيد من محاولة كسب المال .

وبما ان المال مال الله ، والخلق عيال الله،
فقد سن سبحانه وتعالى نظاما حكيما لتداول المال،

وان يصرف في ابواب الخير ووجوه البر ومشاريع العموم ، ومصدر ذلك قول الله تعالى : « وآتوهم من مال الله الذى آتاكم » « وانفقوا مما جعلكم مستخلفين فيه فالذين آمنوا منكم وانفقوا لهم اجر كبير » « وآت ذا القربى حقه والمسكين وابن السبيل » « وفي أموالهم حق للسائل والمحروم » « فأما اليتيم فلا تقهر وأما السائل فلا تنهر . وأما بنعمة ربك فحدث » .

فكل مال فيه حق لغير مالكة بحكم الشريعة الاسلامية وتضامن الاسرة الانسانية — ومن ثم كان الاسلام حريصا ان يخلق في الانسان روحانية ايمانية تجده الى فعل الخير وتدفعه الى صرف المال في مواضعه المشروعة ، وفي اوقاته المحدودة ، كما تحتم اوضاعه القانونية في الظروف الاستثنائية — استغلاله في مواجهة الضرورات ، ومعالجة النكبات وذلك مثل النكبة النفسية ، والحرب المعنوية التى بيتتها الصهيونية والصليبية ضد عامة المسلمين ، وضد عرب فلسطين والعرب اجمعين ، متحدية بذلك القانون والانسانية . ومتعدية على الكرامات والمقدسات ، تلك الحرب التى تركت اثرا يحز في القلوب ويحك في النفوس ، وان مقاومة هذا الحدث المؤلم ، والتصرف المجرم ، واسترداد الشرف المسلوب ، والتراب المغصوب الذى انتزعه الشذاذ واغتصبه النزاع — لهو حق لازم للمسلمين جميعهم ، ودين يتعلق بدمهم واعناقهم وبرهان على مدى قوة ايمانهم وصحة اسلامهم .

الا ان ذلك يتقاضى منا ان ننهض بالدين الخفيف ليوحدنا ، ونعتمد على الحق سبحانه ليؤيدنا ونتداعى بقوة المال وقوة السلاح وبصفاء القلوب ليعاودنا نصر الله الذى عهدناه فنغسل العار ونأخذ بالثار ولذلك فان اول سلاح يجب ان نهيهه للمستقبل ،

ولاباحة التصرف في اجناسه ، من دون حرص ولا شره ومن غير بخل ولا شح كما قال صلى الله عليه وسلم : ان هذا المال خضرة حلوة فمن اخذه بسخاوة نفس بورك له فيه ، ومن اخذه باشراف نفس لم يبارك له فيه وكان كمن يأكل ولا يشبع . واوحى سبحانه فيما اوحى ان يسان المال عن الضياع والفساد ، والتبذير ، وان لا يوضع فيما لا خير فيه او فيما فيه اثم وضرر — لان المال خير وبركة ، والخير لا يأتى بالشر ، والبركة من الله ولا غنى للانسان عنها ، وفي حديث جابر رضى الله عنه البركة من الله ، ولانه زينة الحياة ومادة القوة ومناط العزة .

كما نهى سبحانه عن اتلافه واحراقه واهماله وتسليط السفهاء عليه ، وان كان ذلك فهو من عمل الشيطان وخيانة الانسان ، وهكذا يقول الله سبحانه « ولا توتوا السفهاء أموالكم التى جعل الله لكم قیما » « ولا تبذر تبذیرا ان المبذرين كانوا اخوان الشياطين وكان الشيطان لربه كفورا » « ولا تجعل يدك مغلولة الى عنقك ولا تبسطها كل البسط فتتعد ملوما محسورا » « والذين اذا انفقوا لم يسرفوا ولم يقتروا وكان بين ذلك قواما » « وكلوا واشربوا ولا تسرفوا انه لا يحب المسرفين » وفي الحديث ان النبى صلى الله عليه وسلم نهى عن اضاءة المال .

فالمال شىء يجب حفظه لانه قيمة الحياة وسبب النهضة والنفقة يجب ان تكون على قدر الحاجة من دون اسراف ولا تثتيت ، ومن غير امسك ولا تقتير ، وكما اوصى سبحانه باقتصاد المال وصيانتة اوصى ان يحتفظ بحق الغير فيه من ذوى القرابة واليتامى والمساكين وابناء السبيل .

ومن الأفاق المدروسة والمفاهيم الملموسة — أن النقود لا تتراد لعينها — وإنما هي أداة طبيعية لتداول البضاعات ووسيلة لتبادل المنتوجات ، واعتبارها سلعة تباع وتشتري في حد ذاتها تنطع من الراسماليين ، واستغلال ورغبة في فرض الجزية والفائدة وفي تنمية المال على حساب ضعفاء الحال ولا مبرر لذلك ما دامت هي الوسيلة والقيمة اغيرها ، ومن حق المال أن يخرج ويبرز لخدمة المجتمع العام ، وأن لا يظل مخزونا في الصناديق الموثقة يسرق اموال الناس ويضيق عليهم بما يفرض من اسعار الفائدة وانواع المراياة في مقابلة الحاجة والضرورة — وذلك ان امتلاك المال حق مشروع ما دامت الملكية معترفا بها في الاسلام ، واما اكتناز المال فشيء محظور ما دام المال يعتبر حكما بفضل بين الناس ، وليس من الحكمة حبس الحاكم وترك الناس فوضى لا يجدون ما يفضل بينهم .

ولذلك كان اسهام المال في المنافع الشرعية والمشاريع العمومية ، والشركات التعاونية شيئا ضروريا في الاسلام — واذا خرج المال وجال فسى اسواق الفلاحة والصناعة والتجارة وغير ذلك من المكاسب الاقتصادية ، تهيأ العمل ، وتضخم الانتاج وقلت الحاجة والبطالة ، — وهذه السياسة الحكيمة والرحيمة التي تحارب أن يكون المال دولة بين الاغنياء ، واستغلالا لا رحمة فيه للضعفاء ، — يظهر أثرها جليا في نظام التوارث والايضاء مثلا فانه نظام يفتت الثروات المتضخمة والاموال المتجمعة على توالى الاعوام والاجيال ، — فالملكية الواحدة تنتقل الى العديد من الذريات والاقارب بمجرد وفاة المالك لها — وقلما تبقى مادة الثروة مجمعة ومكدسة الا في حالات لا يقاس عليها ولا ينظر اليها .

وعلى هذا كان الافراط في التملك والثراء ،

وننتضيه في وجه الاعداء لهو سلاح الاتحاد الذي لا يقل ولا يثلّم وهذا السلاح يتوفر عليه الاعداء وهو سر انتصارهم ، ولا يتوفر عليه المسلمون وهو سر هزيمتهم — فما من يهودى في العالم الا وقلبه مع اسرائيل من دون أن يميز بين اليهودية والصهيونية لان مكر الصهيونية قد لبس عليه باليهودية ، فيجب ان نعمل كل ما نستطيعه لنكسب هذا السلاح ، ونوفره ونحافظ عليه ، رغم اختلاف الوجهة وتعدد الانظمة ويجب علينا ان ننظر الى القضايا الاسلامية، والتحريرية ، بمنظار السياسة المتأخية — كما يجب ان نعاود النظر في طريق التربية واصلاح العقلية ، وتنظيم القيادة لنكون قادرين على تصريف سياستنا وتوضيح مشاكلنا ، وتأمين مكاسينا ، ومواجهة اعدائنا .

واذا وفرنا ذلك فقد وفرنا الدفء عن حقوقنا واذا انتصرنا بالله فقد انتصرنا على خصومنا « يا ايها الذين آمنوا ان تنصروا الله ينصركم ويثبت اقدامكم » ولقد كان عمر رضى الله عنه وقافا عند كتاب الله عز وجل .

ثم ان اكتساب المال وحفظه من الضياع ورواجه في الخير ونظامه في العمل ، وانفاقه بالقصد وتوزيعه بالعدل ، هي الطريقة المثلى والسياسة الفضلى في الاسلام والغاية من هذه التعاليم المالية، العناية بجنس المال ، اثبات فضيلة الايثار وبث روح التعاون بين ابناء البشر .

والتفادى من خطر تجمع الثروة في ايدى فئة قليلة تفرّض سعادتها وكبرياءها على غيرها من صغار الناس وضعافهم — والتحامى من وجود طائفة في أعلى عليين وأخرى في أسفل سافلين ، تتلاعب احدهما بمصير الاخرى من دون رحمة ولا شفقة .

لا يعترف بملكيته الا اذا قام باحيائها في ظرف ثلاث سنين والا سقط حقه منها لان الغرض هو الاستغلال والاستفادة منها للصالح العام .

ولقد كشفت الكواشف واثبتت التجارب انه اذا طغى المال وتكاثر المترفون فسدت الاخلاق وذهبت الفضائل وسادت اسباب الفواية والاعراء، وتعرضت الامم التى تسمح بذلك الى انتقام الله وغضبه ، والى ترتب المسبب على سببه وهذا كتاب الله ينطق علينا فى سورة العلق « كلا ان الانسان ليطغى ان رآه استغنى ان الى ربك الرجعى » وفى سورة الاسراء « واذا اردنا ان نهلك قرية امرنا مترفيها ففسقوا فيها فحق عليها القول فدمرناها تدميرا » فالترف والسرف يسببان الفسق والفساد ، والفساد وما معه يستدعى العذاب والخراب ، وكل امة يوجد فيها المترفون فلا بد ان يوجد فيها الفاسقون ، والذى يحد مظاهر الترف والاعتدال هو ثروة الجماعة ومستوى المعيشة وذلك فى كل زمان وفى كل مكان ، فحد الترف والحرمان وما بينهما — يرجع الى حكم الفئة القائمة — والنبي صلى الله عليه وسلم يقول : كل ما شئت واشرب ما شئت ما تخطاك اثنان سرف او مخيلة .

ومن جراء هذا كله تضافرت الحكمة والشريعة على منع نظام التعامل بالربا ، ذلك النظام الذى يزيد فى بؤس البؤساء وفقر الفقراء — وهو شئ لا يقره العقل الراجح ولا يقتضيه العدل الصالح ولا يتوقف عليه الاقتصاد ، ولا يوجد فيه اى موضع للانتفاع الا ان منع الربا لا يقوم على هذه السلبيات فحسب بل وعلى اسباب اخرى منطقية — وترجمة ذلك ان نظام الربا — يشكل كسبا بدون مقابل مادى ففيه معنى الغضب والتعدى ، وبدون اسهام

وتجاوز المال بكثير للضرورة والجوجاء يطيح فى اغلب مكارم الانسان ، ويتيح فى الاعم معالم الطفيان ، والانسان لا يخرج عن جهالته ، حتى يخرج القمر عن هيلته والضرورة والحاجة كلاهما يقاس بالاجيال والاعصار ويناط بالاحوال والاطوار، ولكل عصر نظامه ، ولكل نظام حسابه ، والتمول المطلوب لا بد وان يتوفر على قيود وحدود أهمها احراز المال من وجهة ، وتناوله من بابه ، ثم لا يكون فيه تضيق على حاجات الجماعة كاحتكار الحاجيات والضروريات ، وكمزاحمة الضعفاء من الصناع والعمال ، وكالتغلب على المباحات والمشاعات ، مثل امتلاك او اغتصاب الاراضى الواسعة التى جعلها الله مسرحا للناس جميعا فهى اهم الطبقة الكريمة التى ترضعهم بلبانها ، وتغذيهم بنتائجها وتؤويهم فى احضانها ومن اجل ذلك كان من راي عمر بن الخطاب رضى الله عنه ، ومن راي بعض اصحاب رسول الله كذلك ان ارض الخراج لا تباع ولا تشتري ، بل تبقى موقوفة لتكون قوة لهذه الامة فى اولها وفى آخرها وحتى اذا اسلم عليها من كانت بيده فانه لا يكون احق بها بل تصير الى اهل قريته — يؤدون عنها الخراج ولا يخرج هو الا بالنقود والعروض — وينضم الى المسلمين ، فيكون له ما لهم وعليه ما عليهم وها هو نبي المسلمين صلى الله عليه وسلم يشجع الناس على احياء الارض الميتة واعمارها فيقول : من احيا ارضا ميتة فهى له ، وليس لمحتجر حق بعد ثلاث سنين — ويقول : ما من مسلم يفرس غرسا او يزرع زرعاً فياكل منه طير او انسان او بهيمة الا كان له به صدقة ، — والقانون الاسلامى فى هذا المجال احكم من القانون الوضعى ، فان القانون الوضعى يكتفى بوضع اليد على الارض خمسة عشر عاما لتصبح ملكا له سواء حركها او لم يحركها بينما القانون الاسلامى

خاطئة ، ويصدرون احكامهم المتجردة عن الاهواء والاعراض تمشيا مع الحق والعدل ، واعتبار المصلحة الكلية الشاملة واما الذين يشايمون مذهب الربا ويدافعون عن مشروعيته فيبررون ذلك بأنهم عند ما يقرضون أموالهم — يعرضونها للخطر ويؤثرون على انفسهم ، ولذلك كان من حق الدائن ان يأخذ كراء المال من المدين كما يأخذ كراء البيت او المركب ليكون ذلك عوضا له عن الخسارة التي تحملها باقراضه اياه ، واجرة له على ما اكتسبه باجتهاده ثم سمح به لغيره ، وهذا اذا كان المدين يأخذ المال للاستهلاك الشخصي واما اذا اخذه ليوظفه في وظائف اقتصادية مثمرة فرب المال في هذا الحال أحق بمطالبة المدين بالفائدة على دينه. اما انه يعرضه للخطر ويؤثر على نفسه فقد تظهر صحته ووجهته ولكن كيف يصح ان يبنى على ذلك انه من حق الدائن ان يجمل الخطر والايثار وسيلة من وسائل الاستثمار — اما الخطر فليس سلعة تساوم في قيمتها وليس منزلا ولا مركبا تؤخذ اجرتة ، وكل ما هو من حق صاحب المال في مسألة الخطر ان يتمسك برهين او كفيل يضمن له سلامة ماله — واما الايثار فما دام ايثارا فهو لا يكون اداة للكسب والنماء ، فمن اراد الايثار فعليه ان يقتنع بما لهذا العمل الخلقى والسلوك الانساني من مزايا معنوية ومثوبات اخروية والا فليكف عن تسميته ايثارا ، ثم انه لا يستحق تمويضا عن الضرر في اقراضه المال للغير لان المال الذي اقترضه كان فاضلا عن حاجته وعما كان يستعمله بنفسه فلا ضرر عليه في اقتراضه لغيره — والذي استقرضك مالا يمالج به طفله او زوجه او امه او يسد به جوعه أى شيء من العدل يحدد نوعية فرصة الانتفاع ويجعل من حثك ان تعين لها قيمة مالية دائمة .

واى انسانية تتيح لك ان تجعل نكبة أخيك موضعا لاستغلالك ومحلا لانتفاعك . (يتبع)

في عمل ففيه الفة البطالة المفسدة للانسان والداعية الى ما لا يفنى من انواع الفضول — ويحقق للمرابين كسبا مضمونا لا يتعرض للخسائر الطبيعية كما تتعرض لها سائر الحركات المادية ، — وادهى من ذلك وأمر انه يلحق ضررا بالمجتمع من الناحية الادبية ، ومن الناحية المدنية ، واما الناحية الادبية والخلقية فالربا لا يبدأ عمله من رغبة الانسان في جمع المال الى ما وراء ذلك من مراحل حياته الاقتصادية الا وهو منطبع بتأثير الاثرة والبخل وضيق الصدر وعبودية المال واستبدال الحرام بالحلال الى غير ذلك من الصفات الناقصة ، — ومن المقرر في التربية والاجتماع ان الاخلاق هى ملاك أمر الانسانية فكل شيء يضر في صميمها جدير بالرفض والترك حتى ولو كانت له منافع اخرى من جهات اخرى — واما الناحية المدنية والاجتماعية فالمجتمع — الذى يتعامل أفراده فيما بينهم بالاثرة ولا يساعد أحد احدا الا ان يرجو منه فائدة — والذي يكون فيه العوز والضيق والفقر فرصة لتمول والاستثمار — والذي تكون فيه مصلحة الفنى مناقضة لمصلحة الفقير .

هذا المجتمع لا يمكن ان يقوم على قواعد ثابتة محكمة ولا بد ان تبقى اجزاؤه مائلة الى التفكك والانحلال .

وايضا فان من طبيعة المال ان يولد في صاحبه دواعى من جنسه — فان كان حراما دعاه الى فعل الحرام وان كان مكروها دعاه الى فعل المكروه، وهكذا تكون نتائج الربا والسحت والحرام فتحريم الربا والغاء التعامل به من شأنه ان يحول دون ما هو لازم لهذا النظام من التضخم والكساد ، والاثم والفساد .

وعقلاء المفكرين ينظرون الى الغايات من وراء ستور البدايات ، ويقدررون ما يترتب على سياسة الدنيا واقتصادها من آثار سيئة واحكام